Upper Egypt Mills Company
ISO 9001/2008
14001/2004
J . S . C

شركة مطاحن مصر العليا
شركة مساهمة مصرية
القطاعات المالية

السـادة / البورصـة المصـرية .

تحيـة طيبـه.... وبعـد

** نتشرف بأن نرفق طيه تقرير السيد/ مراقب حسابات الجهاز المركزى للمحاسبات عن القوائم المالية المجمعة للشركة فى ٣٠ /٩/ ٢٠٢١ .

** برجاء التفضل بالإحاطة ،،،

وتفضلوا بقبول وافر الاحتـرام ،،،

تحريراً في : ٢٠٢١/١١/٠٥
* الزهـراء *

رئيس القطـاع المالى

[محاسـب/ أشرف محمد عثمان]

مقر إدارة الشركة الرئيسى : سوهاج شارع الترعة الجرجاوية ت : ٢٣٢٣٠٩٧ /٠٩٣ - ٢١٢٦٨٢٣ /٠٩٣- ٢١٢٦٨٦٨ /٠٩٣- ت . ف : ٢١٢٦٤٩٥ /٠٩٣ - ٢١٢٦٧٩٤ /٠٩٣
E-Mail : uem_financialsector@yahoo.com

الجهاز المركزي للمحاسبات
إدارة مراقبة حسابات
المطاحـــن والمضـــارب

تقرير مراقب الحسابات

عن الفحص المحدود للقوائم المالية المجمعة

لشركة مطاحن مصر العليا فى ٣٠ سبتمبر ٢٠٢١

السادة مساهمي شركة مطاحن مصر العليا :

قمنا بأعمال الفحص المحدود للقوائم المالية المجمعة لشركتي مطاحن مصر العليـــا (ش.م. م) وشركة وادي الملوك (ش . م . م) خاضعا لأحكام القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ وتعديلاته بشأن شركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم و الشركات ذات المسئولية المحدودة وشركات الشخص الواحد ولائحته التنفيذية والمتمثلة في قائمة المركز المالي فى ٣٠ سبتمبر ٢٠٢١ وكذا قوائم الدخل والدخل الشامل والتغير في حقوق المساهمين والتدفقات النقدية المتعلقة بها عن الفترة المنتهية في ذات التاريخ وملخصاً للسياسات المحاسبية الهامة وغيرها من الإيضاحات.

الإدارة هي المسئولة عن إعداد القوائم المالية الدورية هذه والعرض العادل والواضح لها طبقاً لمعايير المحاسبة المصرية في ضوء القوانين واللوائح المصرية ذات العلاقة، وتنحصر مسئوليتنا في إبداء إستنتاج على القوائم الدورية في ضوء فحصنا المحدود لها.

نطاق الفحص المحدود

قمنـــا بفحصـنا المحـدود طبقـاً لمعيـار المراجعـة المصـري لمهـــام الفحـص المحـدود رقـم (٢٤١٠) "الفحـص المحـدود للقـوائم الماليـة الدوريـة للمنشـأة والمـؤدى بمعرفـة مراقـب حسـاباتها" ويشـمل الفحـص المحدود للقوائم المالية الدورية عمل إستفسارات بصورة أساسية من أشخاص مسئولين عن الأمور المالية والمحاسبية وتطبيق إجراءات تحليليـة وغيرهـا مـن إجـراءات الفحـص المحـدود ويقـل الفحـص المحـدود جوهرياً في نطاقه عن عملية مراجعة تتم طبقاً لمعايير المراجعة المصرية ، وبالتالي لا يمكننا الحصول على تأكد بأننا سنصبح على دراية بجميع الأمور الهامة التي قد يتم إكتشافها في عملية مراجعة وعليه فنحن لا نبدى رأي مراجعة على هذه القوائم المالية.

وفى حدود أسلوب الفحص المشار إليه تبين لنا أهم الملاحظات التالية :

- ظهر رصيد حسابات الأصول الثابتة في ٢٠٢١/٩/٣٠ بنحو ٢٢٤,٨ مليون جنيه (بالصافي بعد خصم مجمع الإهلاك والبالغ (٣٥٤,٧ مليون جنيه) ، كما تم حساب الإهلاك وفقاً لذات المعدلات والقواعد المتبعة في السنوات السابقة وقد تبين ما يلي : -

تضمنت حسابات الأصول الثابتة بشركة مطاحن مصر العليا ما يلى :-

- تم حساب أهلاك الأصول الثابتة بنحو ٣,١٤٠ مليون جنيه تقديري بواقع ٢٥% من قيمة أهلاك الأصول الثابتة المحسوب خلال العام المالى ٢٠٢١/٢٠٢٠ دون مراعاة استبعاد أهلاك الأصول التي انتهى عمرها الإنتاجي.

يتعين بحث ودراسة ما سبق وإجراء التسويات اللازمة فى ضوء الدراسة.

- أظهرت مراجعة إضافات الأصول الثابتة خلال الفترة بعض مخالفات لمعايير المحاسبة المصرية ومن مظاهر ذلك ما يلى :-
  - نحو ٦٠,٤ ألف جنيه قيمة إضافات مباني (خزان ترسيب ودورات مياة مطحن حورس) بالخطأ وصحتها مصروفات (قيمة أجور و اضافى وبدلات).
  - نحو ٥,٣٢٣ مليون جنيه إضافات آلات ومعدات تمثل قيمة أعمال تطوير مطحن فرشوط دون استبعاد القيمة الدفترية للأجزاء المستبدلة وذلك بالمخالفة لمعيار المحاسبة المصري رقم (١٠) - الأصول الثابتة و إهلاك - فقرة (١٣، ٦٧ ،٧٠).
  - نحو ٢٠٤ ألف جنيه إضافات آلات ومعدات تمثل قيمة (آلات ومعدات خاصة بورشة قنا وبنكر اسنا ، ورشة طهطا) سبق تعليتها بالخطأ لحساب الأصول الثابتة (عدد و أدوات) خلال العام المالى ٢٠٢١/٢٠٢٠ دون مراعاة ما ورد بمعيار المحاسبة المصري رقم (٥) السياسات المحاسبية والتغييرات في التقديرات المحاسبية والأخطاء فقرات (٤٢ ، ٤٦) .
  - نحو ١٦٤ ألف جنيه اضافات وسائل النقل والانتقال تمثل قيمة أحلال واستبدال بعض أجزاء السيارات دون استبعاد القيمة الدفترية للأجزاء التي تم استبدالها من القيمة الدفترية للأصل وذلك بالمخالفة لمعيار المحاسبة المصري رقم (١٠) - الأصول الثابتة و إهلاكاتها - فقرة (١٣، ٦٧ ،٧٠).

يتعين إجراء التصويب اللازم وتأثير الحسابات المختصة (المصروفات ، الأصول ، مجمع الإهلاك) والالتزام بما ورد بمعايير المحاسبة المصري المشار إليها.

- لازال حتى تاريخه لم يتم حسم بعض الدعاوى المتعلقة ببعض أراضي الشركة منها ما يلى :
  - لم يتم تحرير عقد بيع لمساحة ١٧٦,٥٣ متر من محافظة القاهرة تمثل جزء من مساحة أرض مستودع غمرة (زوائد تنظيم بالمستودع) رغم صدور حكم قضائي لصالح الشركة بجلسة ٢٠١٥/٥/١٢ بتحرير عقد بيع لتلك المساحة بعد رفض محافظ القاهرة تحرير عقد لها في ٢٠١٠/٧/٥ وقد سددت عنها الشركة مبلغي(٧٩٤٠٣٥ جنيه في ٢٠٠٩/٥/٢٣ ، ومبلغ

٢٠٠٧٧٨ جنيه في ٢٠١٥/٥/١٠) وتم رفع دعوى رقم ٣٦٠٠ لسنة ٢٠١٠ ك. جنوب القاهرة ضد المحافظ بصفته وتم الحكم لصالح الشركة وتم الطعن علي الحكم من محافظة القاهرة برقم ٨٥/١٢٥٣٥ نقض القاهرة علي حكم الاستئناف رقم ١١١٠٨ لسنة ٣٢ ق.ع القاهرة وحكم بعدم قبول الطعن ، ويتصل بما سبق مازالت الشركة لم تتمكن من مساحة ٣٢متر وضع يد ورثة / سليمان أحمد سليمان وهي من ضمن مساحة تلك الزوائد.

- الدعوي رقم ٢٠١٥/٥١ م . ك حكومة سوهاج المرفوعة من احمد خيري متداخل معه ميلاد نعيم توفيق بأنه يملك ١ س ١ ط بحوض أحمد باشا راشد بأرض المزلاوى ومؤجلة لجلسة ٢٠٢١/١١/٦ لتقديم المذكرات.
- صدر حكم لصالح الشركة في ٢٠١١/٢/٦ مزيلاً بالصيغة التنفيذية بشأن الدعوي رقم ١٤٠ لسنة ٢٠٠٨ م .ك. الأقصر والمقامة ضد الهيئة العامة للإصلاح الزراعي لإلزامها بتحرير عقد بيع مساحة قيراط واحد يمثل جزء من مساحة مطحن الاتحاد والمسددة قيمته بالكامل بنحو ٧٥ ألف جنيه في ٢٠٠٠/٤/٤ وتم تحرير عقد بيع لتلك المساحة من قبل الإصلاح الزراعي بالأقصر وتم إرساله الى قسم الفتوى والتشريع لمراجعته في ٢٠١٦/٢/٣ وتبين وجود أخطاء بالعقد وتم إعادة صياغته وعرضه على قسم الفتوى والتشريع في ٢٠١٧/١/١٠ ولم يتم تحرير العقد حتى تاريخه.
- الطعن رقم ٧٥/١٧١٦٢ نقض مدني مقام من الشركة ضد محمد صلاح محمد وآخرون بشأن الطعن على الحكم ٥٣٥ لسنة ٨ س . ع شمال القاهرة في ٢٠٠٩/٩/٢١ بعدم نفاذ عقد بيع العقار بعين شمس ولم تحدد له جلسه حتى تاريخه.

نكرر توصيتنا بمتابعة ما قامت به الشركة من إجراءات قانونية واتخاذ اللازم لتحرير عقد زوائد التنظيم والمسدد قيمتها وتسجيلها باسم الشركة، واتخاذ ما يلزم من إجراءات لتمكين الشركة من المساحة المعتدى عليها وتحرير عقد البيع للمساحات المذكورة حفاظاً علي ممتلكات الشركة .

- وجود بعض الدعاوي القضائية المرفوعة من الغير ضد الشركة بشأن استرداد أو إلغاء قرار نزع ملكية أراضي بعض المطاحن والتي تمثل مؤشر على اضمحلال تلك الأصول وفقا لمتطلبات معيار المحاسبة المصري رقم (٣١) فقرة رقم (١٢) كما يلى :
  - صدر حكم محكمة استئناف قنا في القضية رقم ٤٥٤ لسنة ٣٢ ق في ٢٠١٤/١/٢٨ برفض استئناف الشركة المقام ضد الوحدة المحلية لمركز ومدينة كوم أمبو وشركة - وادي كوم أمبو لاستصلاح الأراضي بشأن تسجيل ونقل ملكية أرض مجمع مطاحن كوم أمبو البالغ مساحته

٢٠٠٣٥م٢، كما أعطي الحكم الصادر الحق لشركة وادي كوم أمبو (بصفتها المالك لثبوت أوراق الملكية لديها) بإقامة دعوي ضد الشركة بشأن الأرض محل النزاع، الأمر الذي دعا الشركة إلي النقض في حكم الاستئناف المشار إليه برقم ٥٧٢١ لسنة ٨٤ ق والذي حكم فيه بجلسة ٢٠١٩/٦/١٦ بعدم قبول الطعن وأقامت شركة كوم أمبو دعوى رقم ١١٨ لسنة ٢٠١٥ بشأن المطالبة بتسليم ارض المطحن او سداد مبلغ ١٠٠مليون جنيه والريع المقدر عليها بمبلغ ٣٢ مليون جنيه مؤجلة وقد أقامت الشركة طعن رقم ١٣٠٧ لسنة ٣٨ ق أسوان ضد محافظ أسوان والدعوة رقم ٣٥ لسنة ٣٩ ق س ع أسوان ضد محافظ أسوان وشركة وأدى كوم أمبو مؤجلة جلسة ٢٠٢١/١٢/٢١ احالة للدائرة الثالثة.

- أقيمت دعوى من أحمد الراوي عامر ضد الشركة برقم ٢٨٢لسنة ٢٠٠٩م.ك قنا يطلب فيها تثبيت ملكيته لمساحة ٦س ٢٣ط بحوض الرياح ٢٥ القطعة ٧ بمجمع السلندرات بقنا والدعوى مؤجلة لجلسة ٢٠٢١/١١/١٨ للتقرير .

يتعين متابعة الإجراءات القانونية للحفاظ علي أصول الشركة وموافاتنا بما تم بشأنها.

- صدر قرار محافظ البحر الأحمر رقم ٨٧ لسنة ٢٠٠٨ بفسخ عقد تخصيص أرض مستودع القصير المحـــرر في ١٩٩١/١/١١ بمساحة ١٠ آلاف لتقـــاعس الشركـــة في إنشاء المطحن المخصصة الأرض لأجله وبلغت تكلفة الأراضي والإنشاءات نحو ٣٧٥ ألف جنيه ، وأقامت الشركة طعناً رقم ٦٥٩٨ لسنة ١٦ق. إداري قنا للطعن على القرار المشار إليه وتم رفض الدعوى في ٢٠١٨/٤/٢٦، وطعنت الشركة على الحكم برقم ٧٢٦٥٦ لسنة ٦٤ إدارياً عليا.

يتعين تحديد أسباب عدم الاستفادة من الأرض في الغرض المخصصة من أجله مع متابعة الإجراءات القانونية وإجراء التسويات اللازمة بشأن الخسائر التي ستلحق بالشركة مع مراعاة متطلبات معايير المحاسبة المصرية في هذا الشأن.

- لازال لم يتم الانتهاء من تسجيل ونقل ملكية بعض الأراضي والعقارات المملوكة للشركة ومنها:-

- أرض صومعة قنا بمساحة ١٢س ١٢ ط ٨ ف لعدم حصول الشركة على قرار بتخصيص الأرض من محافظة قنا .
- أرض مطحن ناصر و المخبز الآلي بنجع حمادي بمساحة ١٠٩٠٠م٢ لوجود نزاع على الملكية بين كل من مجلس مدينة نجع حمادي ، والهيئة العامة للإصلاح الزراعي ومصلحة الأموال المستردة .

- أرض عمارة دار السلام بمحافظة القاهرة بمساحة ١٠٨م٢ والتي آلت إلى الشركة عام ١٩٩٩ من بعض العملاء المتعثرين في سداد مستحقات الشركة وقد تبين أنها أرض حكر وتم رفع دعوى رقم ١٠٨٠٩ لسنة ٢٠٠٧ ك شمال القاهرة لتسجيلها وحكم فيها بجلسة ٢٠١٦/٦/٢٨ برفض الدعوى وتم عمل استئناف رقم ٥٠١٨ لسنة ٢٠ س ع شمال القاهرة وحكم فيها بجلسة ٢٠١٧/٥/١٩ بالرفض وتأييد الحكم المستأنف .
- أراضي آلت للشركة من التأميم مثل مطاحن (طما – الجيار – الساحل بطهطا –عبد الآخر – النظامي و المنشاة – الاتحاد بالأقصر – إسنا – هو بنجع حمادي - فرشوط).
- أراضي منزوع ملكيتها وهي(شونة طهطا- مجمع أولاد نصير- شونة مطحن جرجا- مجمع مطاحن قنا).
- شقة بحدائق القبة وعدد (٢) شقة بالإسكندرية .

نكرر التوصية بمتابعة الإجراءات القانونية واتخاذ اللازم لتسجيل عقود بيع الأراضي وسرعة إنهاء الإجراءات اللازمة لتسجيل ونقل ملكية تلك الوحدات حفاظاً علي أصول وممتلكات الشركة.

تضمنت الأصول الثابتة بحسابات شركة وادى الملوك للطحن والصناعات الملحقة ما يلى :-

- لازالت الشركة لم تقم بتسجيل عدد ٣ شقق بالمعمورة والعجمي بمحافظة الإسكندرية مشتراه من شركة المعمورة للتنمية السياحية ، جمعية ٦ أكتوبر بشاطئ النخيل منذ عام ٢٠٠٩ بتكلفة دفترية نحو ٩٩٨ ألف جنيه .

يتعين اتخاذ الإجراءات اللازمة لتسجيل الشقق للحفاظ على أصول الشركة وممتلكاتها.

تضمن حساب مشروعات تحت التنفيذ بشركة مطاحن مصر العليا ما يلى:

- نحو ١٠١ ألف جنيه قيمة تركيب خط انذار الحريق بمطحن طما وتبين انه تم الانتهاء من الأعمال والتركيب بتاريخ ٢٠٢١/٧/١ طبقا لم هو مثبت بمحضر اللجنة المشكلة لهذا الغرض .

يتعين أضافتة لحساب الأصول الثابتة ومراعاة اثر ذلك على الحسابات المختصة.

- نحو ١٦,١٤٩ مليون جنيه يمثل قيمة تخصيص قطعة أرض مساحة ٨ فدان لصالح الشركة بمنطقة المخازن بمدينة طيبة لإقامة صومعة معدنية لتخزين الغلال سعة ٣٠ ألف طن ومطحن قدرة ٣٠٠طن/يوم لإنتاج دقيق تمويني وإنشاء مبنى ادارى ومخازن لقطاع

الأقصر والمسددة منذ ٢٠١٧/٦/١٠ والتي تم استلامها بتاريخ ٢٠١٧/٦/١٤ طبقاً لمحضر الاستلام وقد حصلت الشركة على الموافقات اللازمة أخرها هيئة العمليات للقوات المسلحة بتاريخ ٢٠٢٠/٥/٣ بقيد الارتفاع ، وتم إسناد المخطط العام والتصميمات الهندسية واستخراج القرار الوزاري والتراخيص وإعداد الرسومات المعمارية والتنفيذية للمشروع الى مكتب كونكت وتم إثباتها فى كشوف الجرد فى ٢٠٢١/٦/٣٠.

يتعين إضافة قيمة تلك الأرض لحسابات الأصول وموافاتنا بالخطوات التي قامت بها الشركة للبدء في تنفيذ المشروع المخصصة لأجله الأرض.

- نحو ٣٠,٣١٠ ألف جنيه ما تم صرفه بشأن تخصيص قطعة ارض مساحة ٩٨٩٤ م٢ تقريبا بناحية مدينة نقادة الجديدة للشركة من قبل السيد اللواء/ محافظ قنا وذلك لغرض إنشاء مستودع للدقيق بناحية نقادة بناء علي طلب الشركة وقد قام السيد/ المحافظ بمخاطبة المركز الوطني لتخصيص أراضي الدولة بتاريخ ٢٠١٧/٧/٩ بشأن تخصيص تلك المساحة وتم تشكيل لجنة بالقرار رقم ١٧٩٩ (الجنة العليا لتثمين أراضي الدولة) و قد انتهت اللجنة بان سعر المتر بمبلغ ٩٠٠ جنيه و قد اعترضت الشركة على ذلك السعر بكتابها فى ٢٠٢٠/٣/٩ إلى السيد اللواء محافظ قنا و حتى تاريخه لم يتم البت فى اعتراض الشركة .
- نحو ١٨ ألف جنيه تحت مسمى ارض مستودع رأس غارب تتعلق بزوائد المستودع الا انه حتى تاريخه لم تصل الشركة الى اتفاق مع السيد/محافظ البحر الأحمر على سعر المتر.

يتعين متابعة الإجراءات والاتصال بالجهات المعنية في هذا الشأن لسرعة استلام تلك الأراضي .

- تضمن حساب استثمارات عقارية بشركة مطاحن مصر العليا بعض الوحدات السكنية والإدارية بأبراج وعمارات الشركة غير مستغلة بلغ ما امكن حصره منها نحو ٥,٢ مليون جنيه وهى تمثل رأس مال عاطل وبيانها كما يلى :
  - عدد ٨ وحدات أدارية ، و ١٤ محل تجارى بعمارة المزلاوي بسوهاج بلغت تكلفتها نحو ٢,١٤٠ مليون جنيه، ٢,٩١٩ مليون جنيه على الترتيب .
  - شقة رقم (٥٤) سكنية بالبرج البحري بطهطا بلغت تكلفتها الدفترية نحو ١٥٥الف جنيه.

يتعين سرعة اتخاذ الإجراءات اللازمة لاستغلال هذه الوحدات بما يعود بالنفع علي الشركة وما لذلك من اثر على نتائج الأعمال.

- تم إثبات المخزون بالأرصدة الدفترية في ٢٠٢١/٩/٣٠ بنحو ١٢٨,٩ مليون جنيه فيما عدا مخزون الانتاج التام وتبين ما يلى :

اولا : شركة مطاحن مصر العليا :

- بلغ المخزون الراكد في ٢٠٢١/٩/٣٠ طبقاً لحصر الشركة نحو ٢٨٠,٣ ألف جنيه .

يتعين العمل على التصرف الاقتصادي لتلك الأصناف الراكدة بما يعود بالنفع على الشركة.

- بلغت كمية الأقماح (محلية ، ومستوردة) فى ٢٠٢١/٩/٣٠ ملك الهيئة العامة للسلع التموينية المخزنة بالصوامع المعدنية و الشون بقطاعات الشركة المختلفة حوالى ١٣٠,٥٢٧ ألف طن وفقاً لما ورد بالإيضاحات المتممة تبلغ قيمتها وفقا لأسعار المحاسبة مع هيئة السلع نحو ٦٣٧,٨٢٧ مليون جنيه ، وكذا نحو ٢٥,٦ مليون جنيه تمثل تكلفة مخزون الخامات من الاقماح المستوردة لكمية حوالي ٥١٣٧,٨ طن قمح ملك الشركة طرف شركة وادى الملوك تم اثباتها وفقا للارصدة الدفترية.

يتعين وضع برامج زمنية لإجراء التصفية الصفرية للصوامع للوقوف على صحة الأرصدة الدفترية للإقماح ملك الهيئة والشركة وإجراء التسويات اللازمة في ضوء ما تسفر عنه التصفية والإفادة.

- ظهر قيمة مخزون أنتاج تام بنحو ٥٥٨٣٣٠٣ جنيه بالخطأ وصحته ٥٧٢٣٤٢٢ جنيه بفرق قدره ١٤٠١١٩ جنيه يمثل تكلفة كمية ٤٢,٩٣ طن خليط زوائد لم يتم تقييمها فى تاريخ المركز المالى .

يتعين اجراء التصويب اللازم.

ثانيا : شركة شركة وادى الملوك للطحن والصناعات الملحقة:

- ظهر مخزون انتاج تام بنحو ١٢٠٦٢١٤ جنيه بالخطأ وصحته ١٢٦٤٧١٣ جنيه بفرق ٥٨٤٩٩ جنيه .

يتعين اجراء التصويب اللازم.

- بلغت صافى ارصدة الهيئة العامة للسلع التموينية في ٢٠٢١/٩/٣٠ بشركة مطاحن مصر العليا رصيد دائن بنحو ١٣٩,٥مليون جنيه لم نتحقق من صحة تلك الأرصدة والتى لم يتم المطابقة عليها مع الهيئة العامة للسلع التموينية وكانت اخر مطابقة على الأرصدة فى ٢٠٢١/٦/٣٠ فى ٢٠٢١/٨/١٦ وقد أسفرت عن تحفظ الشركة عن ما يلى :

  - نحو ١١,٦ مليون قيمة غرامات تموينية موقعة على الشر كة خلال الفترة من ٢٠١٥/٦/٣٠ وحتى ٢٠٢١/٦/٣٠

- نحو ١٥,٤ مليون جنيه خاص بدقيق العمال عن الفترة من ٢٠١٩/٧/١ حتى ٢٠١٩/١٢/٣١ لعدم إخطار الشركة بقرار معالى وزير التموين بتحمل الشركة فرق الدعم عن هذه الكميات .

يتعين إجراء المطابقات اللازمة مع الهيئة المذكورة فى تاريخ المركز مع إجراء التسويات اللازمة فى ضوء ما تسفر عنه تلك المطابقات من نتائج مع متابعة موقفها مع الهيئة العامة للسلع التموينية وموافاتنا بأخر مستجدات فى هذا الشأن.

تضمنت أرصدة حسابات العملاء وأوراق القبض طرف شركة مطاحن مصر العليا في٢٠٢٠/١٢/٣١ ما يلى :-

- تضخم مديونية بعض عملاء الدقيق الفاخر استخراج ٧٢% والنخالة وعدم تحصيل مستحقات الشركة طرفهم ، وكذا اجور نقل الاقماح لحساب الشركة العامة للصوامع والتى بلغ ما امكن حصره منها نحو ٢٧,٧ مليون جنيه نتيجة عدم سداد كامل قيمة مسحوباتهم والمستحق عليهم .

يتعين العمل على تحصيل مديونيات الشركة طرف العملاء لما لذلك من اثر على السيولة واخذ الضمانات الكافية للحفاظ على حقوقها.

- نحو ٩٠,١٥ الف جنيه قيمة المتأخرات طرف مشترى المحلات التجارية بعمارتي الشركة ببرج فرشوط عن سداد بعض الدفعات المستحقة (احمد ابوزيد ، جميل فوزى) .

يتعين اتخاذ كافة الإجراءات اللازمة نحو تحصيل مستحقات الشركة طرف مشترى الوحدات بعمارات مدينة فرشوط لما لذلك من اثر على السيولة ، والالتزام بشروط التعاقد واخذ الضمانات الكافية للحفاظ على حقوقها طرف الغير.

- نحو ٢٤,٣ ألف جنيه قيمة عمولات توزيع مستحقة لبعض مستودعات السلع الغذائية باسوان وقنا لم يتم تسوية ارصدتهم بقيمتها .

يتعين أجراء التصويب اللازم.

- نحو ١,٦٢٣ مليون جنيه قيمة أرصدة مدينه متوقفة منذ عدة سنوات مرفوع بشأنها قضايا صدر بشأن بعضها احكام لم تنفذ ومكون عنها مجمع اضمحلال بنحو ١,٩٤٤ مليون جنيه وتبين الاتى :
  - تم تسوية نحو ٤٣٧٥٠ جنيه قيمة المديونية المستحقة علي العميل/روزينا (عزت أبو العلا) فى ٢٠٢٠/٦/٣٠ باستخدام المخصص دون اعتمادها من السلطة المختصة.
  - تم تخفيض مديونية العميل /احمد حسنى بالخطأ بمبلغ ٦٢٠٠٠ جنيه قيمة سداد يخص العميل / ياسر عبد الرحيم.

- قيام العميل / احمد عبد المطلب بسداد مبلغ ٢٥٩,١ ألف جنيه خلال فترة المركز المالى والذى تم تخفيض مديونيته بالمبلغ دون مراعاة اثر ذلك على مخصص الاضمحلال .

يتعين اجراء التصويب اللازم و الاتصال بالجهات المعنية نحو تنفيذ الأحكام الصادرة لصالح الشركة حتى لا تسقط بالتقادم وتحصيل المديونيات المستحقة لها وكذا اعتماد تسوية مديونية العميل عزت أبو العلا من السلطة المختصة.

تضمنت أرصدة حسابات العملاء وأوراق القبض طرف وادى الملوك للطحن والصناعات الملحقة في ٢٠٢٠/١٢/٣١ما يلى :

- بلغت ارصدة العملاء وأوراق القبض في ٢٠٢١/٩/٣٠ والبالغة نحو ٧٤,٥٦٠مليون جنيه (بعد خصم مجمع الإضمحلال البالغ نحو ٢,٢٧٠مليون جنيه) وقد تبين من المراجعةالاتى :-
- تم اجراء مقاصة بين حسابات العملاء المدينة والبالغة نحو ٩٠,٩٨٥ مليون جنيه والدائنة البالغة نحو ١٤,١٥٥ مليون جنيه بالمخالفة لمعايير المحاسبة المصرية معيار رقم(١) عرض القوائم المالية فقرة رقم (٣٢) والتى تنص على المنشاة الا تقوم باجراء مقاصة بين الاصول والالتزامات.
- بلغت مديونية مندوبي البيع -المعينين بالشركة - بحسابات العملاء وأوراق القبض نحو ٥٨,٠٧٧مليون جنيه وهى تمثل نحو ٨٣% من راس المال المصدر والمدفوع للشركة ، وبزيادة نحو ١٢,٣٦٨ مليون جنيه عن قيمة المديونيه المستحقة فى ٢٠٢١/٧/١ والبالغة نحو٤٥,٧٠٩مليون جنيه .
- تضخم مديونية بعض مندوبي البيع (شاملة أوراق القبض) نتيجة عدم سداد كامل المسحوبات واوراق القبض المستحقة ومن أمثلتها (المندوب خالد عفيفي نحو ١٦,٣٦٢مليون جنيه، احمد على نحو ١٠,٥٤٨ مليون جنيه ، محمد جمال نحو ٧,٧٨٥مليون جنيه).

يتعين اجراء التصويب اللازم حتى تظهر الحسابات على حقيقتها والالتزام بما ورد بمعايير المحاسبة المصرية المشار اليها ،و العمل على تحصيل مستحقات الشركة طرف المندوبين ودراسة اسباب تضخم وزيادة مديونية بعض مندوبى البيع وذلك لتوفير السيولة بالشركة والحفاظ على اموال الشركة.

- عدم وجود سياسة فعالة من ادارة الشركة قادرة على تحصيل المديونية المستحقة طرف بعض مندوبى البيع حيث انها فى تزايد بشكل واضح نتيجة عدم تناسب المسدد مع قيمة المسحوبات .

- اعتماد الشركة على مندوبى البيع فى التسويق والتحصيل من بعض العملاء وعدم وجود بيانات تحليلية خاصة ببعض عملاء مندوبي البيع يمكن من خلالها متابعة فترات الائتمان الممنوحة للعملاء الأمر الذي يضعف الرقابة علي نظام البيع بالشركة .

يتعين العمل اعادة النظر فى نظام البيع والتعامل مع المندوبين وسياسية الشركة الائتمانية فى ظل زيادة مديونياتهم حفاظاً على أموال الشركة ومتابعة فترات الائتمان الممنوحة للعملاء .

- تجاوز مديونية بعض مندوبي البيع (**خالد عفيفى ، سامح ابو اليزيد ، حسام المهدى ، احمد على**)لمبلغ التأمين المحدد كسقف ائتماني للرصيد في بعض الفترات ، كما ان شروط التامين ان التعويض يكون بنسبة ٧٥% من قيمة وثيقة التأمين .

يتعين بحث ما سبق وإعادة النظر في سياسة الشركة الائتمانية والتأمينية في ظل عدم اعتراف شركات التأمين بالتعويضات.

- تضمنت حسابات العملاء نحو ١٠,٦٩٦ مليون جنيه قيمة مديونية مستحقة طرف مناديب البيع تبين انخفاض مسحوبات بعضهم وتوقف البعض الاخر عن تسويق وبيع منتجات الشركة منذ عام ٢٠١٨ ، دون سداد المديونيات المستحقة طرفهم للشركة وبيانها كما يلى :-

- نحو ٥,٥٥٢ مليون جنيه مستحقة طرف المندوب الحسن عبود الذى توقف عن سداد وتسويق منتجات الشركة منذ اكتوبر ٢٠١٨ وصدر ضده احكام بالجنح التالية:-
  - جنحة رقم ٦٧٥١ لسنة ٢٠١٩ جنح الهرم (شيك بمبلغ ٩٥٠ الف جنيه) غيابي ثلاث سنوات.
  - جنحة رقم ٦٥٧٢ لسنة ٢٠١٩ الهرم (شيك بمبلغ ١٩٣ الف جنيه) غيابي سنتين.
  - جنحة رقم ٤٣٨٧ لسنة ٢٠١٩ الهرم (تبديد) غيابي ثلاث سنوات.

وبالرغم من صدور احكام قضائية ضد المندوب حسن عبود الا ان الشركة حتى تاريخ الفحص في ٢٠٢١/٨/٢٥ لم تتمكن من الحصول على التعويض من شركات التأمين ، وقامت الشركة برفع الدعوى رقم ١٢٩ لسنة ٢٠١٩محكمة شمال الجيزة ضد شركة المهندس للتأمين للمطالبة بصرف التعويض.

- نحو ٣,٢٧٤ مليون جنيه مستحقة طرف المندوب مصطفى عبود الذى توقف عن بيع وتسويق منتجات الشركة منذ سبتمبر٢٠١٨ بتاريخ ٢٠١٩/٥/٢٧ صدر قرار مجلس الادارة بالموافقة على اتخاذ الاجراءات القانونية ضده وتم تقديم بلاغ الى النيابة العامة

بالقضية رقم ١٤٤٨ لسنة ٢٣١ ادارى ثانى اكتوبر وتم اخلاء سبيلة من النيابة العامة والقضية قيد التحقيق .

- نحو ١,٨٩٦ مليون جنيه طرف المندوب اسماعيل مصطفى خلال الفترة من ٢٠٢٠/٧/١ حتى ٢٠٢١/٦/٣٠ والبالغة حولى ١٣٠ طن وعدم تناسبها مع المديونية المستحققة طرفة ، حيث أوصت لجنة التسويق الفرعية بتاريخ ٢٠١٩/٧/٤ بعدم اتخاذ الاجراءات القانونية ضد المندوب والتعامل معه بمعدل ١٠ طن بعد سداد قيمتها وتجدد بذات الكمية ، وقد وافق مجلس الادارة بالقراررقم ٢٠٢٩/٧/١٥ بجلستة المنعقدة بتاريخ ٢٠١٩/٩/٢٤ على وقف اتخاذ الاجراءات القانونية ضدة.

يتعين بحث ودراسة موقف المديونية المستحقة طرف مندوبي البيع مع متابعة الاجراءات القانونية لتحصيل المديونيات المستحقة للشركة وتنفيذ الاحكام الصادرة لصالحها والاتصال بشركة التامين للحصول على التعويض المناسب مع موافاتنا بما تسفر عنه نتائج التحقيق مع المندوب مصطفى عبود.

- بلغت اوارق القبض فى ٢٠٢١/٩/٣٠ نحو ٢٢,٩٨٩ مليون جنيه منها نحو ١٦,٩٧٩ مليون جنيه تخص مندوبى البيع وتبين من الفحص الاتى :-

- تأخر بعض مندوبي البيع وبعض العملاء في سداد قيمة اوراق القبض المستحقة بالرغم من استحقاق اجلها وتم جدولة بعضها للسداد النقدى وبلغت قيمة الاوراق غير المسددة حتى تاريخه نحو ٢,٤٩٥ مليون جنيه تم سداد نحو ٥٤٦ الف جنيه منها .
- اظهر محضر خزينة الايرادات فى ٢٠٢١/٩/٣٠ وجود بعض الشيكات مسحوبه على بعض العملاء ومندوبى البيع حل اجل استحقاقها ولم تقدم للبنك بنحو ١٠,٣٣٩مليون جنيه وبلغ الغير مسدد منها نحو ٤,٣٢٠ مليون جنيه وذلك حتى تاريخه ويرجع تاريخ استحقاق بعضها الى شهر سبتمبر ٢٠٢١ .

يتعين أعادة النظر فى السياسة التسويقية للشركة والسياسة الائتمانية للبيع وبحث أسباب عدم تحصيل قيمة اوراق القبض في تواريخ استحقاقها و أثر ذلك علي السيولة النقدية بالشركة وموافاتنا بأسباب عدم تقديم تلك الشيكات للبنك.

- تضخم أرصدة بعض عملاء الادارة في ٢٠٢١/٩/٣٠ (كوين ، تسويق الارز ، ابناء الصعيد ، الشروق ، مخابز القاهرة الكبرى ، ...) نتيجة عدم سداد كامل قيمة المديونية ، وعدم الالتزام

بشروط السداد ، الامر الذى يؤثر على السيولة النقدية والتى بلغ ما امكن حصره منها نحو ٢٥,٣٣٢مليون جنيه .

يتعين العمل على تحصيل مستحقات الشركة طرف العملاء ووضع شروط للسداد والالتزام بها ، و أخذ الضمانات الكافية للحفاظ على أموال الشركة ، لما لذلك من أثر على السيولة وقدرة الشركة على الوفاء بالتزاماتها.

- تضمنت عملاء الادارة نحو ١,٦٢٩ مليون جنيه مديونية مستحقة طرف بعض عملاء الادارة الذين توقفوا عن تسويق منتجات الشركة مرفوع بشأنهم دعاوى قضائية صدر بها احكام ولم تنفذ ، وبعضها متداولة ، والبعض الاخر لم يتخذ بشأنها اجراءات قضائية .

يتعين متابعة تحصيل هذه المديونيات مع الاتصال بالجهات المعنية لتنفيذ الاحكام الصادرة لما لذلك من اثر على توافر السيولة النقدية وحفاظا على أموال الشركة ، مع ضرورة تحديد مدي كفاية الضمانات المقدمة من العملاء لتلافي ذلك مستقبلاً ووضع الدراسة اللازمة بشأن اضمحلال ارصدة العملاء.

- ترتب على توسع الشركة فى البيع الاجل وعدم تحصيل المديونيات المستحقة الى انخفاض رصيد النقدية بالصندوق والبنوك فى ٢٠٢١/٩/٣٠ لنحو ٢١,٦٨٨ مليون جنيه بانخفاض نحو ١٢,٠٧٦مليون جنيه عن الرصيد فى ٢٠٢١/٧/١ والبالغ نحو ٣٣,٧٦٤ مليون جنيه بنسبة انخفاض بلغت نحو ٣٦% ، وقد اظهرت قائمة التدفقات النقدية صافى التدفقات النقدية من نتائج انشطة التشغيل بالسالب بنحو ١٢,٤٢١ مليون جنيه الامر الذى يشير الى عدم قدرة انشطة التشغيل على توفير السيولة لسداد الالتزامات المتدولة للشركة.

يتعين بحث ما سبق مع ضروررة العمل على تحصيل المديونيات طرف مناديب البيع والعملاء لما لذلك من اثرعلى توفير السيولة بالشركة.

- ظهر رصيد مصروفات مدفوعة مقدما فى ٢٠٢١/٩/٣٠ بنحو ٦٥,٧ الف جنيه بالخطأ و صحته نحو ٥٢,٨ الف جنيه بفرق نحو ١٢,٩ ألف جنيه .

يتعين إجراء التصويب اللازم .

- *اسفرت مراجعة حساب إيرادات مستحقة التحصيل بشركة مطاحن مصر العليا عن ما يلي :*
- نحو ٦٣٠ ألف جنيه قيمة الإيجارات المتأخرة طرف مستأجري المحلات التجارية والشقق السكنية بالمول التجاري بالغردقة عن فترات تراوحت بين ثلاث أشهر و أربع سنوات، ومقام

بشأن بعضها دعاوى قضائية صدر لبعضها أحكام لصالح الشركة ولم تنفذ والبعض الآخر ترك العين .

- نحو ٤٠٦ ألف جنيه قيمة مديونية طرف عنتر عطيفى السيد مكون عنها مجمع اضمحلال بالكامل والناتجة عن إعادة جدولة القيمة الإيجارية المستحقة عن تأجير قطعة ارض فضاء بجوار مطحن الاتحاد بالأقصر وذلك بعد المفاوضات التي تمت مع أدارة الشركة فى٢٠٢٠/٢/٤ و التي انتهت إلى إنهاء العلاقة التعاقدية مع إدارة الشركة بتاريخ ٢٠٢٠/٧/٥ وتسوية التأمين وتقسيط المديونية الى تسعة أقساط متساوية تنتهي فى ٢٠٢٠/١٢/١ وحصول الشركة على شيكات بنكية بقيمة القسط وتبين عدم الالتزام بالسداد للأقساط المستحقة وحصول الشركة على أحكام ضده بالحبس فى القضايا التى اقامتها الشركة .
- نحو ١٣٣ ألف جنيه قيمة متأخرات طرف بعض مستأجري الوحدات الإدارية والسكنية ببرج طهطا مقام بشأن بعضها دعاوى قضائية متداولة .

يتعين العمل على تحصيل مستحقات الشركة طرف مستأجري المحلات التجارية والشقق السكنية بالوحدات المختلفة والاتصال بالجهات المختصة لتنفيذ الأحكام الصادرة لصالح الشركة مع مراعاة متابعة الإجراءات القانونية و اخذ الضمانات الكافية عند التأجير للحفاظ على حقوقها .

تضمنت الأرصدة المدينة المتنوعة بشركة مطاحن مصر العليا عن ما يلي :

- نحو ٦٦٥ ألف جنيه مديونية مستحقة طرف احمد محمد احمد قيمة التصرف فى كمية من الاقماح حوالى ١١٨,١٥طن يوم ٢٠١٩/٧/٢٣) والواردة بها المطالبة من مديرية التموين والتجارة الداخلية بتاريخ ٢٠٢٠/٨/٧ (تم خصمها بالمطابقة مع الهيئة العامة للسلع التموينية بتاريخ ٢٠٢٠/٩/٣) ومقامة ضدة الجناية رقم ١٣٩٧٥ لسنة ٢٠١٩ جنايات سوهاج بتهمة الاختلاس والاستيلاء على المال العام ومؤجلة لدور يناير٢٠٢٢ اداري و مكون عنها مجمع اضمحلال بنحو ٦٥٧ الف جنيه.
- نحو ٧٧٠ ألف جنيه أرصدة متوقفة مرفوع بشأنها قضايا لم تحسم بعد .
- نحو ١٠٠ الف جنيه قيمة مديونية مستحقة على بعض سائقي سيارات النقل بقطاع الحركة والنقل بقنا وإدارة الحركة والنقل بأسوان تمثل عجز وقود الناتج عن صرف كميات من السولار تفوق معدلات الاستهلاك النمطية المقررة لكل سيارة .
- نحو ٦١,٦ الف جنيه باسم السيد / روماني صموئيل شاكر قباني مطحن حورس و الذى يمثل باقى عجز توريد تحصيل رسوم تمرير سيارات النخالة الخشنة.

يتعين وضع إجراءات رقابة داخلية فعالة تكفل عدم تكرار ذلك ، ومتابعة الإجراءات القانونية التي تكفل تحصيل تلك المديونيات. مع حصر و بحث وتحديد المسئولية عن تكرار تلك العجوزات والإفادة، مع العمل على تسوية وخصم عجز الوقود أولاً بأول تفاديا لتراكم قيمة العجوزات على السائقين حفاظاً على أموال الشركة .

تضمنت الأرصدة المدينة الاخرى بحسابات شركة وادي الملوك للطحن والصناعات الملحقة ما يلى .

- نحو ٦٧٦ ألف جنيه قيمة عجز خزينة المقبوضات باسم أمين الخزينة / صابر عبد الفتاح في ٢٠٠٧/١/٢٨ ومرفوع بشأنها الدعوى رقم ٤٨٣ لسنة ٢٠٠٩ وصدر حكم لصالح الشركة في ٢٠١٧/٢/٢٣ بإلزام المذكور بالتعويض بمليون جنيه وقام المدعى عليه باستئناف الحكم وقيد برقم ١٠٨ تعويضات مستأنف الجيزة وتم قبول الاستئناف بجلسة ٢٠١٧/١١/٢٧، وتم الطعن بالنقض من قبل الشركة برقم ١٦٥٤ لسنة ٨٨ قيد في ٢٠١٨/١١/١٧ ولم تحدد جلسة حتى تاريخه.

نكرر التوصية بمتابعة ما اتخذته الشركة من إجراءات قانونية وإجراء التسويات في ضوء ذلك.

- نحو ١١٦٢٢ جنيه باسم / وائل عبد العزيز (سائق) قامت الشركة برفع دعوى برقم/١٤١٦٦ لسنة ٢٠١٧ جنح الساحل وتم الحكم فيها غيابي بجلسة ٢٠١٧/١١/٦ بالحبس ثلاث سنوات، وكفالة ثلاثة ألاف جنيه ولم يتم التنفيذ حتى تاريخه.

نكرر التوصية بمتابعة ما اتخذته الشركة من إجراءات قانونية للحفاظ على حقوقها لدى السائق ، ومتابعة التنفيذ والإفادة

- تم تقييم أرصدة العملات الأجنبية بالبنوك (٤٣٥٩١دولار،٩٨٢١١يورو) بنحو٢,٤٩٧ مليون جنيه في٢٠٢١/٩/٣٠ وفقا للأسعار المعلنة في ٢٠٢١/٦/٣٠ بفرق نحو ٢٩,٤ الف جنيه عن اسعار الصرف فى ٢٠٢١/٩/٣٠ بالمخالفة للبند (أ) من الفقرة رقم (٢٣) من معيار المحاسبة المصري رقم (١٣) آثار التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية والذي يقضي بأنه " في نهاية كل فترة مالية تترجم البنود ذات الطبيعة النقدية بعملة أجنبية باستخدام سعر الإقفال".

يتعين إعادة التقييم طبقاً لأسعار الصرف في تاريخ إعداد المركز المالي تطبيقاً لما ورد بمعيار المحاسبة المصري المشار إليه وإجراء التسويات اللازمة.

- بلغ رصيد الاحتياطيات فى ٢٠٢١/٩/٣٠ نحو ٣٢٨,٣ مليون جنيه بنسبة ٤٦٩% من راس المال المدفوع البالغ ٧٠ مليون جنيه علما بان راس المال المصرح به ٢٠٠مليون جنيه وذلك بخلاف صافى ربح العام السابق البالغ نحو ١٣٦,٦مليون جنيه .

يتعين دارسة ما سبق فى ضوء أحكام القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ وتعديلاته مادة (٤٠) وكذا المادة رقم (٩١) من اللائحة التنفيذية لذات القانون.

- ظهر حساب حقوق الأقلية فى ٢٠٢١/٩/٣٠ بنحو ٥١ مليون جنيه دون ان تتضمن نصيبهم فى ربح شركة وادى الملوك حيث تم ادراجها بالكامل ضمن بند أرباح الفترة للشركة الأم ، وذلك بالمخالفة لما يقضى معيار المحاسبة المصرى رقم (٤٢) بشأن القوائم المالية المجمعة ، فقرة رقم (٢٢) والفقرة رقم "أ ت ٩٤ " من ملحق المعيار.

يتعين الإلتزام بما تقضى به معايير المحاسبة المصرية فى هذا الشأن.

- بلغ رصيد مخصص الضرائب المتنازع عليها فى ٢٠٢١/٩/٣٠ نحو ٤٩,٨٤٥ مليون جنيه والذى نرى عدم كفايته فى ضوء ما يلى:
  - نحو ١١,٥٧٨ مليون جنيه قيمة فوائد تاخير عن الاعوام ٢٠٠٤/٢٠٠٥ وحتى ٢٠١١/٢٠١٢ تم الطعن بالمحكمة امام القضاء الادارى للاعوام ٢٠٠٤/٢٠٠٥ ، ٢٠٠٧/٢٠٠٨ ، ٢٠٠٨/٢٠٠٩ اما عامى ٢٠٠٥/٢٠٠٦ ، ٢٠٠٦/٢٠٠٧ تم احالتها الى اللجنة الداخلية المتخصصة رقم ١٣ .
  - نحو ٥٢,٤١١ مليون جنيه فروق فحص عن الاعوام من ٢٠٠٩/٢٠١٠ حتى ٢٠١١/٢٠١٢ جارى فحصها بمعرفة لجنة الطعن عن البنود المعترض عليها من قبل الشركة .
  - نحو ٨٦,٨٦٧ مليون جنيه فروق فحص عن الاعوام من ٢٠١٢/٢٠١٣ حتى ٢٠١٥/٢٠١٦ جارى فحصها بمعرفة اللجنة الداخلية المتخصصة رقم ١٣.
  - نحو ٦٦,٩٥١ مليون جنيه فروق فحص عن الاعوام ٢٠١٦/٢٠١٧ حتى ٢٠١٨/٢٠١٩ تم احالتها الى اللجنة الداخلية بمركز كبار الممولين.
  - نحو ١٠٤,٣٨٣ مليون جنيه قيمة مطالبات ضريبة كسب العمل عن الأعوام من ٢٠٠٥ وحتى ٢٠١٥ تم حسابها تقديريا من قبل مصلحة الضرائب وتم الطعن امام لجان الطعن و تم إحالتها لإعادة الفحص بمعرفة اللجان الداخلية بمركز كبار الممولين.
  - نحو ١٦,٣ مليون جنيه قيمة عدد(٣) اقساط الباقية عن فروق فحص ضريبة القيمة المضافة عن عامى ٢٠١٧/٢٠١٨ ، ٢٠١٨/٢٠١٩ بناء على موافقة الشركة على تلك الفروق والتى تنتهى فى يناير ٢٠٢٢ ويتم سدادها من المخصص

- يوجد منازعة قضائية بين الشركة ومأمورية الضرائب على المبيعات عن السنوات من ٢٠٠٨/٢٠٠٧ ، ومن ٢٠١٠/٢٠٠٩ وحتى ٢٠١٢/٢٠١١ .

يتعين إعادة دراسة المخصص و تدعيمة فى ضوء ما سبق الإشارة اليه.

- بلغ رصيد مخصص المطالبات والمنازعات ٣٠ مليون جنيه في ٢٠٢١/٩/٣٠ بيانه كما يلي :

- مبلغ نحو ١٦ مليون جنيه لمواجهة الالتزامات المحتملة نتيجة الدعوي المقامة من شركة وادي كوم أمبو رقم ١١٨ لسنة ٢٠١٥ بشأن المطالبة بتسليم ارض مطحن كوم أمبو بأسوان او سداد مبلغ ١٠٠ مليون جنيه والريع المقدر عليها بمبلغ ٣٢ مليون جنيه ومحدد لها جلسة ٢٠٢١/١٠/١٢ لتقديم المستندات.
- مبلغ ١٤ مليون جنيه مكون لمواجهة مطالبات الشركة التجارية لتنمية الصادرات وهو محل طعن بالنقض رقم ٥٨٨٥/٥٩٤٤ لسنة ٧٤ ق. نقض تجارى وصدر الحكم رقم ٨/٦٩٠ ق .ش .عالي شمال القاهرة بجلسة ٢٠٠٤/٥/٢٦ الذي قضي برفض استئناف الشركة التجارية وتأييد الحكم المستأنف لصالح الشركة ولم تحدد جلسة حتى تاريخه .

يتعين متابعة الإجراءات القانونية وإعادة النظر في تلك المخصصات بما يتوافق مع الالتزامات المحتملة.

- بلغ مخصص اضمحلال العملاء فى ٢٠٢١/٩/٣٠ نحو ١,٩٤٤ مليون جنيه وهو نفس رصيد المخصص فى ٢٠٢١/٦/٣٠ دون اجراء دراسة له فى تاريخ المركز خاصة فى ضوء التغيرات التى طرأت على بعض الارصدة المتوقفة .

يتعين دراسة ما سبق واجراء التصويب اللازم .

- بلغ رصيد المخصصات فى ٢٠٢١/٩/٣٠ نحو ١,٩٧٩ مليون جنيه دون تغيير عما كان عليه فى ٢٠٢١/٦/٣٠ دون اجراء دراسة عليه فى تاريخ المركز المالى والذى نرى عدم كفايته خاصة فى ظل وجود نزاعات ضريبية (ضرائب دخل) بنحو ٢٠٤ مليون جنيه.

يتعين إعادة دراسة المخصص فى ضوء ما سبق الإشارة إليه لمقابلة التزامات الشركة فى ضوء المطالبات الواردة من مصلحة الضرائب و ما قد تسفر عنه لجان الطعن.

تضمنت الأرصدة الدائنة الاخرى بشركة مطاحن مصر العليا ما يلى :

- نحو ٢,٠٤٣ مليون جنيه تمثل قيمة مبالغ وعمولات محصلة لصالح بعض الجهات وفقا لما امكن حصرة منها .

يتعين بحث ما سبق ، واتخاذ ما يلزم لتسوية وسداد تلك المبالغ في ضوء ما تسفر عنه الدراسة وطبقاً للأصول المحاسبية المتعارف عليها .

- تم تعلية نحو ٥٦,٦ الف جنيه باسم حساب /الشركة القابضة للصناعات الغذائية قيمة ما تم تعليته لحساب صندوق موازنة الأسعار بالشركة القابضة للصناعات الغذائية خلال الفترة من ٢٠٢١/٧/١ حتى ٢٠٢١/٩/٣٠ كما لم يتم اجراء مطابقات على الحساب على أرصدة ٢٠٢١/٦/٣٠.

يتعين ضرورة اجراء المطابقة على الرصيد مع الشركة.

- نحو ٧٩٢,٢ ألف جنيه يمثل العديد من الشيكات التي أصدرتها الشركة ولم يقم المستفيدون بصرفها من البنك يرجع بعضها إلى عام ٢٠٠٧ .

يتعين قيد هذه المبالغ بالحسابات الشخصية المختصة، وإعمال أحكام المادة رقم (١٤٧) من قانون الضريبة علي الدخل رقم (٩١) لسنة ٢٠٠٥.

- نحو ٩٦,٦ ألف جنيه قيمة ضرائب عقارية ، واستهلاك كهرباء وايجارات محصلة من شركات المحمول عن تأجير بعض الاسطح بوحدات الشركة المختلفة .

يتعين بحث هذه المبلغ وإجراء التسويات اللازمة على الحسابات المختصة.

- نحو ٢٧,٦ ألف جنيه عبارة عن مبالغ مضافة بكشوف الحساب الواردة من البنوك يرجع بعضها الى عام ٢٠٠٧ ولا تخص الشركة .

يتعين بحث ودراسة تلك المبالغ وإجراء التسويات اللازمة والإفادة.

- لم يتم تخفيض الحساب بنحو ٩١,٦ الف جنيه قيمة مصاريف إدارية أعوام لاحقة لعمارات الشركة المختلفة تخص الفترة مقابل تعلية الإيرادات المتنوعة .

يتعين اجراء التصويب اللازم واثر ذلك على الحسابات المختصة

- بلغت الضريبة على الدخل نحو ٨,٣ مليون جنيه تقديرياً تم حسابها علي أساس صافي الربح المحاسبي في ٢٠٢١/٩/٣٠ دون إعداد اقرار ضريبي لأغراض المركز المالي ، كما لم يتم حساب الضريبة المؤجلة وذلك بالمخالفة لمعيار المحاسبة المصري رقم (٢٤) والخاص بضرائب الدخل - فقرات (١٥ ، ١٦).

يتعين مراعاة أحكام قانون ضرائب الدخل ومعايير المحاسبة المصرية في هذا الشأن وإجراء التسويات اللازمة حتى تظهر القوائم المالية على حقيقتها.

- بلغ صافى الربح المحقق خلال الفترة نحو ٢٨,٤ مليون جنيه " بعد خصم الضريبة " بزيادة نحو ١,١ مليون جنيه عن الفترة المماثلة من العام السابق البالغة ٢٧,٣ مليون جنيه بنسبة زيادة بلغت نحو ٤% وقد تبين الاتي :

شركة مطاحن مصر العليا

- ساهمت الإيرادات العرضية (الناتجة عن غير أنشطة الشركة الرئيسية) بنحو ١١,٩١٣ مليون جنيه وبنسبة ٣٦,٨% من الربح المحقق قبل الضريبة والبالغ ٣٢,٣٥٤ مليون جنيه .
- أسفرت نتائج اعمال المخابز خلال الفترة عن خسارة نحو ٢,٦ مليون جنيه.
- نقص كميات القمح المطحون لانتاج دقيق تموينى استخراج ٨٢% خلال الفترة البالغة ٢٥٣٣٠٨ طن عن الفترة المماثلة من العام السابق بنحو ٩٦٩٢ طن والبالغة ٢٦٣٠٠٠ طن وبنسبة نقص ٣,٧% وما تر تب على ذلك من عظيم الأثر على قائمة الدخل .

يتعين بحث ما سبق واتخاذ الإجراءات اللازمة لتعظيم نتائج أعمال الشركة من أنشطتها الرئيسية .

شركة وادى الملوك للطحن والصناعات الملحقة

- ساهمت الإيرادات العرضية (الناتجة عن غير أنشطة الشركة الرئيسية) بنحو ٧٧٢,٤ ألف جنيه وبنسبة ١٧,٨% من الربح المحقق قبل الضريبة .
- نقص كميات القمح المطحون (مختلف الدرجات) للشر كة وللغير لانتاج دقيق فاخراستخراج ٧٢% خلال الفترة البالغة ٢٦٩٤٤ طن عن الفترة المماثلة من العام السابق بنحو ٤٨٥٠ طن والبالغة ٣١٧٩٤ طن بنسبة نقص ١٥,٣% وعن الطاقة المتاحة بنحو ١٥٣٠٦ طن والبالغة ٤٢٢٥٠ طن بنسبة نقص ٣٦,٢%
- اسفر نشاط التشغيل للغيرعن خسارة بلغت ٧٦ ألف جنيه حيث بلغت ايرادات التشغيل للغير نحو١,٦٣٦ مليون جنيه وبلغت تكلفتها نحو ١,٧١٢ مليون جنيه

يتعين بحث ما سبق واتخاذ الإجراءات اللازمة لتعظيم نتائج اعمال الشركة من انشطتها الرئيسية والعمل علي الحد من تلك الغرامات .

- تمسك شركة وادى الملوك للطحن والصناعات الملحقة نظام تكاليف لا يفى بالغرض منه حيث تمسك الشركة نظام تكاليف يفي بغرض تقييم مخزون الإنتاج التام فقط دون باقي الأنشطة ويتضح ذلك مما يلي :

- مازالت الشركة لم تقم بإظهار التكاليف البيئية وأسس تبويبها إلى تكاليف رأسمالية وجارية.
- لم نتمكن من تحديد ما يقابل بعض ايرادات الخدمات المباعة من تكاليف حتى يمكن الحكم على إقتصاديتها ومن امثلتها نشاط التخزين وبلغت ايراداته نحو ٧٤٦ ألف جنيه .

يتعين تطوير نظام التكاليف حتي يمكن الحكم من خلاله علي أنشطة الشركة وتصبح أداة فعالة لقياس التكاليف وقياس الإنحرافات ومساعدة إدارة الشركة علي إتخاذ القرارات المناسبة .

- عدم إلتزام الشركة بنسب الإستخراج النمطية للدقيق إستخراج ٧٢% الخاص بها حيث بلغت ٧٥,٩% للدقيق خاصة وان العميل / مصنع مكرونة كوين قام بخصم مبلغ ٢٩٦٨٣ جنيه من مستحقات الشركة خلال الفترة قيمة غرامة مخالفة مواصفات و تحليل عينات وفروق اوزان نتيجة ارتفاع نسبة الرطوبة بالدقيق المنتج عن المواصفات القياسية

يتعين الإلتزام بنسب الإستخراج النمطية للدقيق حفاظاً علي جودة منتجات الشركة والمواصفات المطلوبة حتي لا تتعرض الشركة لأي غرامات نتيجة ذلك.

اسفرت مراجعة حسابات المصروفات والإيرادات بشركة مطاحن مصر العليا عن بعض الملاحظات بيانها كما يلى :

- تضمنت مصروفات الفترة مبالغ مقيدة تقديرياً بنحو ٢٦,٩١٨ مليون جنيه قيمة (أجور نقدية ومزايا عينه ومصرفات صيانة وبريد وكهرباء ومياه وضرائب عقارية) .

يتعين حصر المصرفات الفعلية وإجراء التسويات اللازمة بالحسابات المختصة.

- تم تخفيض مصروف – مواد تعبئة وتغليف بمبلغ ١,٩ مليون جنيه بالخطأ مقابل فوراغ دقيق المستودعات وصحتها ٢,١٥٦ مليون جنيه بفرق ٢٥٦ ألف جنيه .
- تضمنت الإيرادات – خدمات مباعة مبلغ ٥ مليون جنيه تقديريا قيمة ما يخص الفترة من إيرادات تسويق القمح المحلى موسم ٢٠٢٢ دون إيضاح الأسس التي تم بها حساب المبلغ.
- لم يتم تعلية إيرادات الفترة بنحو ٣٣٣ ألف جنيه قيمة بعض الإيرادات المستحقة (الغير مسددة) عن إيجار بعض الوحدات بالمول التجاري ، وأبراج طهطا ....الخ وذلك بالمخالفة لمعيار المحاسبة المصري رقم (١) عرض القوائم المالية فقرات (٢٧، ٢٨) بشأن استخدام أساس الاستحقاق.

يتعين اجراء التصويب اللازم فى ضوء ما سبق.

- تضمنت الإيرادات – تعويضات وغرامات نحو ٢٨٧ ألف جنيه قيمة تعويضات حوادث سيارات وقد تبين تعرض بعض سيارات الشركة لحوادث يرجع بعضها الى ابر يل/ ٢٠٢٠ ، ولم تقم الشركة بموافاة شركة التأمين بالمستندات اللازمة للحصول على التعويض المناسب

يتعين سرعة إنهاء الإجراءات اللازمة لصرف التعويض المناسب من شركة التأمين وإصلاح السيارات وإجراء التسويات على الحسابات المختصة.

- تضمن حساب تعويضات وغرامات (مدين) نحو ٣٧٢,٢ الف جنيه تتمثل قيمة غرامات طرق وزيادة أوزان عن النقليات المنفذة بمعرفة سيارات الشركة بحمولات زائدة عن العمولات القانونية المثبتة برخصة تسير المركبات وذلك بالمخالفة لقانون المرور الأمر الذي يقلل من كفاءة تلك المركبات ويؤثر أيضاً علي كفاءة الطرق ويزيد من معدلات الحوادث وتحمل الشركة تلك الغرامات.

يتعين الالتزام بأحكام قانون المرور منعاً لتوقيع تلك الغرامات وحفاظاً علي كفاءة سيارات الشركة وكذا شبكة الطرق وتقليل الحوادث ومراعاة تطبيق القوانين والقرارات السارية التى تخص الشركة للحد من تلك الغرامات وتعظيماً للإيرادات .

اسفرت مراجعة حسابات المصروفات والإيرادات بشركة وادى الملوك للطحن والصناعات الملحقة عن بعض الملاحظات بيانها كما يلى :

- تم تحميل حساب المصروفات في ٢٠٢١/٩/٣٠ بمبلغ ٥٠٠ الف جنيه تمثل جزء من قيمة المكافأة السنوية للعاملين.

يتعين اعتماد تلك المكافأة من السلطة المختصة طبقاً للقواعد والاجراءات المنظمة لذلك.

أسفر مراجعة قائمة التدفقات النقدية عما يلى:

اولا : شركة مطاحن مصر العليا

- أسفر مراجعة قائمة التدفقات النقدية عن عدم التزام الشركة بما ورد بمعيار المحاسبة المصري رقم (٤) – قائمة التدفقات النقدية- ويتضح ذلك فيما يلي :
  - عدم صحة قيم التغيرات بعض الأرصدة المدرجة بقائمة التدفقات النقدية عن تلك الوارد بالقوائم المالية والجدول التالي يوضح ذلك:

(القيمة بآلاف جنيه)

البند	المدرج بقائمة التدفقات	القيمة
التغير فى حسابات العملاء والأرصدة المدينة	-٩٥٣٩	-٣٥٤٦٠
التغير فى الدائنون والأرصدة الدائنة	-٥٥٦٢٩	-١٢٨٩٠٢

  - تم إثبات الفوائد المقبوضة بقائمة التدفقات النقدية بنحو ١١,٠٤٤ مليون جنيه فى حين ان المتحصلات الفعلية بلغت نحو ٥,٩٢٠ مليون جنيه بالمخالفة للفقرة رقم (٣١) من معيار

المحاسبة السابق الإشارة إلية والتى تنص على "ينبغي الإفصاح عن التدفقات النقدية المقبوضة والمدفوعة من الفوائد وتوزيعات الأرباح كل على ...."

- أظهرت قائمة التدفقات النقدية صافى التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل والاستثمار بالسالب بنحو ٣٨,٦٢٥ مليون جنيه ، ١٩٧,٥٥٣ مليون جنيه على التوالي الأمر الذى يشير الى عدم قدرة أنشطة التشغيل على توفير السيولة لسداد الالتزامات المتداولة للشركة .

يتعين إعادة تصوير قائمة التدفقات النقدية وفقا لما سبق ، وإعدادها طبقا لمتطلبات معيار المحاسبة المصري رقم (٤) بالخاص بالتدفقات النقدية مع دراسة أسباب انخفاض الأرصدة النقدية والعمل على تلافيها.

- تم حساب نصيب السهم من أرباح الفترة الظاهر بقائمة الدخل بنحو ٤,٠٦ جنيه للسهم ولم يتم مراعاة طريقة حساب نصيب السهم من الارباح الواردة بمعيار المحاسبة المصري رقم (٢٢) نصيب السهم .
- لم يتم الإفصاح عن إيرادات ونتائج أعمال كل قطاع حسب الأنشطة أو حسب التوزيع الجغرافي بشركة مطاحن مصر العليا بالمخالفة لما ورد بمعيار المحاسبة المصري رقم (٣٠) - القوائم المالية الدورية -(فقرة ١٦أ- بند ز) .

يتعين الالتزام بما ورد بمعايير المحاسبة المصرية المشار إليها.

- مخالفة شركة مطاحن مصر العليا قانون رقم ١٧٠ لسنة ٢٠٢٠ (صادر بتاريخ ١٣ أغسطس ٢٠٢٠) (عند صرف الأرباح) فى شأن المساهمة التكافلية لمواجهة بعض التداعيات الاقتصادية الناتجة عن انتشار الأوبئة أو حدوث الكوارث الطبيعية - بمادته الأولى - والتي تنص على يستقطع شهريا ولمدة اثنى عشر شهراً (١%)من صافى دخل العاملين المستحق من جهة عملهم أو بسبب العمل تحت أى مسمى و نسبة (٠,٥ %) من صافى المستحق من المعاش المقرر وفقا لقوانين التأمينات والمعاشات وذلك لمواجهة بعض التداعيات الاقتصادية الناتجة عن انتشار الأوبئة أو حدوث الكوارث الطبيعية.

يتعين ضرورة الالتزام بأحكام القوانين المشار إليها وإجراء التسويات اللازمة بالحسابات المختصة والإفادة ببيان التحصيل والتوريد.

- عدم مراعاة شركة مطاحن مصر العليا ما ورد بالمادة رقم (٧٧) بالقانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ وتعديلاته وكذا مواد اللائحة التنفيذية أرقام(٢٣٧، ٢٣٨ ، ٢٤٠) والنظام الأساسي للشركة بالمواد أرقام (٢٢ ، ٤٣) ، وكذا ما ورد بالمادة رقم (٦) بنود أرقام (٧ ،٩) من قواعد القيد والشطب الصادرة من الهيئة العامة للرقابة المالية والقرار رقم ٤٧ بتاريخ ٢٠٢٠/٣/١٢ بشأن حظر الجمع بين منصبي رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب التنفيذي ، والكتاب الدوري رقم(٩) لسنة ٢٠٢٠ بتاريخ ٢٠٢٠/٤/١٩ على ان يتم توفيق

الأوضاع خلال سنة من تاريخ العمل به أول انتخابات لمجلس إدارة الشركة ، وخطاب البورصة المصرية بتاريخ ٢٠٢٠/١٢/٢٣ بشأن تعديل قواعد القيد والشطب للأوراق المالية بمادة رقم (٨) وقد كان اول إنتخابات لمجلس ادارة الشركة بتاريخ ٢٠٢٠/١١/١٧.

يتعين الالتزام بالقواعد المنظمة في هذا الشأن.

الاستنتاج :

وفى ضوء فحصنا المحدود و باستثناء ما جاء بالفقرات السابقة، لم ينم إلى علمنا ما يجعلنا نعتقد أن القوائم المالية الدورية المرافقة لا تعبر بعدالة ووضوح في جميع جوانبها الهامة عن المركز المالي للشركة في ٣٠ سبتمبر ٢٠٢١ وعن أدائها المالي وتدفقاتها النقدية عن الثلاثة أشهر المنتهية في ذلك التاريخ طبقاً لمعايير المحاسبة المصرية وفى ضوء القوانين واللوائح المصرية ذات العلاقة.

تحريراً فى : ٢٥ / ١١ /٢٠٢١

وكيل الوزارة
نائب أول مدير الإدارة
(محاسب/ احمد فاروق عبد الحليم)

يعتمد،،،

وكيل الوزارة
القائم باعمال مدير الإدارة
(محاسب/ أشرف محمد سعد الدين)